المحاضرة العاشرة: المفاوضات والاستقلال الوطني

أ . بداية الاتصالات:

كانت الاتصالات الأولى التي تمت بين ممثلين من الثورة الجزائرية وممثلين عن الحكومة الفرنسية، اتصالات غير مباشرة، أي عن طريق وسطاء، وذلك نظرا لعدم اعتراف الحكومة الفرنسية بجبهة التحرير كممثل شرعي ووحيد للشعب الجزائري هذا من جهة. واعتبار الثوار خارجين عن القانون يجب معاقبتهم لا مفاوضتهم من جهة أخرى.

ويعود أول اتصال غير رسمي بين ممثلي جبهة التحرير الوطني والحكومة الفرنسية إلى تاريخ 20 فيفري 1955، وذلك بعد استشهاد "ديدوش مراد"، وكان الغرض من هذا الاتصال المبكر هو محاولة الحكومة الفرنسية التعرف على هوية هؤلاء الثوار الذين تجروا على حمل السلاح ضد فرنسا، والتعرف على مطالبهم وأهدافهم من وراء حمل السلاح فقط، وقناعة الساسة الفرنسيين والعسكريين أيضا منهم بقدراتهم في القضاء عليهم خلال الشهور الأول من الثورة.[1]

تعود الاتصالات الأولى بين جبهة التحرير الوطني والحكومة الفرنسية إلى شهر أفريل من سنة 1956 حيث تم اللقاء بين مبعوث "مندوس فرانس" (*Mendès France*) رئيس الحكومة الفرنسية "عبان رمضان" و"بن يوسف بن خدة" ثم حصل لقاء آخر في القاهرة بين "محمد خيضر" و"قورس" (*Gorce*) وبيقارا" (*Begarra*) مبعوث "غي موللي" (*Guy Mollet*) . كما جرت لقاءات أخرى مع "أمحمد يزيد" و"أحمد فرانسيس وبين "بيير كومين" (Pierre Commin) الأمين العام بالنيابة للحزب الاشتراكي الفرنسي الذي يرأسه "غي موللي" وذلك يوم 21 جويلية 1956 في بلغراد (يوغوسلافيا)، ثمّ بين "محمد خيضر" و"عبد الرحمن كيوان" وبين "هيربو" (Herbaut) و"كوزيل" (Cazelles) يوم 2 و3 ديسمبر 1956 في روما. كما تمّ لقاء آخر ضمّ "محمد خيضر" و"كومين" في القاهرة وبريوني (Brioni) (يوغوسلافيا).[2]

وهي الاتصالات التي لم يكن هدف الفرنسيين منها يبتعد عن هدفهم من الاتصالات التي سبقت، فكانوا يهدفون من ورائها إلى معرفة وضعية الثورة وتركيبتها ومكامن القوة والضغط بين صفوفها. بالإضافة لكسب الوقت بعد إدراكهم بتطور قوة الثورة وضغطها العسكري والاقتصادي على السلطات الفرنسية، حيث أصبحت تكاليف الحرب مرتفعة بشريا وماديا مما سبب نزيفا للخزينة الفرنسية قدر بحوالي ثلاث مليارات فرنك يوميا.[1]

---

[1] عمار قليل، **ملحمة الجزائر الجديدة**، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، 1991، ج3، ص ص: 185 – 186.

[2] بن يوسف بن خدة، **نهاية حرب التحرير في الجزائر (اتفاقيات إيفيان)**، تعريب: لحسن زغدار و محل العين جبائلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص: 15.

[1] عمار قليل، المرجع السابق، ص: 187.

ب . الاتصالات في عهد الجنرال ديغول:

عندما استلم "ديغول" الحكم بعد تمرد 13 ماي 1958 كلّف "عبد الرحمن فارس" و"جان عمروش" بالاتصال مع قادة الثورة وإبلاغهم باستعداده للتباحث معهم في شأن إيقاف القتال على أساس إجراء انتخابات فإيقاف القتال والدخول في المفاوضات بعد ذلك. وقام الرجلان فيما بين 20 أوت و20أكتوبر 1958 بعدة اتصالات مع جبهة التحرير الوطني، وكانت قد تشكلت في هذه الفترة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية واجتمعت في القاهرة لتعدّ جوابها على عروض "ديغول"، ولكنه أسرع وأعلن يوم 23 أكتوبر 1958 ورقة ومناورة (سلم الشجعان) وعن وجوب رفع العلم الأبيض والاتصال بالسفارة الفرنسية في تونس والرباط لتنظيم عملية الاستسلام، فكان هذا الإعلان بمثابة قطع لتلك الاتصالات السرية الجارية.[2]

1 . اتصالات تقرير المصير:

في تصريحه يوم 16 سبتمبر 1959 أعلن "ديغول" اعترافه بحق تقرير المصير للشعب الجزائر، وبهذا عمدت شخصيات فرنسية إلى الاتصال بالحكومة المؤقتة الجزائرية بغرض شرح وتوضيح أهداف هذا التّصريح، غير أن الحكومة المؤقتة لم تحاول أن تفتح النقاش معهم كونّهم لم يكونوا معتمدين من طرف الحكومة الفرنسية. غير أنها أعلنت في بيان لها يوم 28 سبتمبر من نفس السنة عن استعدادها للدخول في المفاوضات مع الحكومة الفرنسية حول الشروط السياسية والعسكرية لإيقاف القتال، وشروط ضمانات تطبيق المصير. وفي 10 نوفمبر من نفس العام عرض تقرير "ديغول" بنفسه على قادة الثورة الدّخول معهم في مفاوضات لبحث شروط إيقاف القتال وإنهاء المعارك، وردت عليه الحكومة المؤقتة يوم 20 من نفس الشهر بقبولها العرض وتعينها للوزراء الجزائريين المعتقلين في فرنسا للتفاوض، ولكن "ديغول" رفض التفاوض معهم بحجة أنهم خارج المعركة حسب تعبيره وهو يريد التباحث كع من هم داخل المعركة.

وفي شهر فيفري عام 1960 اتصل المؤرخ الفرنسي "شارل أندري جوليان" بوزير التسليح والتموين في الحكومة المؤقتة الجزائرية وحدثه عن الشروط التي ترغب حكومة الثورة في توفرها حتى يتمكن شعب الجزائري من تقرير مصيره بنفسه وحريته، كما قام "جوليان" باطلاع السيد "بارودي" سفير فرنسا بتونس على فحوى هذه المحادثات، فنقلها هو بدوره إلى حكومة باريس، ورغبة الحكومة المؤقتة من حلّ مشرف ووضع حدّ لإراقة الدماء عرضت على الحكومة الفرنسية أن تبعث لها مبعوثا من قبلها إلى باريس ليضبط ويرتب الشروط الضرورية لاجتماع الممثلين الفرنسيين والجزائريين. ولكن "ديغول" سكت عن هذا العرض ولم يجب عليه، ثمّ صرّح بعد ذلك في أوائل شهر مارس أثناء جولته

---

[2] يحي بوعزيز، مرجع سابق، 325.

العسكرية بالجزائر بعدّة تصريحات أكد فيها القضاء على الثورة، وبذلك أصبحت عروض التفاوض لا مجال لها فأهملت حتى جاءت مرحلة مولان.[1]

2 . محادثات مولان ما بين 25 و29 جوان 1960:

في يوم 14 جوان 1960 ألقى الجنرال "ديغول" خطابا دعا فيه قادة الثورة للقدوم إلى باريس للتفاوض من أجل إيجاد نهاية مشرفة للمعارك وقال بهذا الخصوص: ((إنني أتوجه باسم فرنسا إلى قادة الانتفاضة وأعلن لهم أننا ننتظرهم هنا لكي نجد معهم حلا مشرّفا للمعارك التي مازالت جارية، ونفصل في مصير الأسلحة ونضمن المحاربين، ثم بعد ذلك سيعمل كل شيء لكي يقول الشعب الجزائري كلمته في هدوء، ولن يكون هناك قرار إلاّ قراره)).[2]

فأجابته الحكومة الجزائرية المؤقتة يوم 20 من نفس الشهر بقبولها العرض وأرسلت مبعوثين إلى باريس هما: "أحمد بومنجل" و"محمد الصديق بن يحي" وضم الوفد الفرنسي الذي كلّف بالتباحث معهما كلا من "روجي موريس" الكاتب العام للمندوبية ودامت المحادثات أربعة أيام من 25 إلى 29 جوان، واكتشف خلالها المبعوثان الجزائريان بأنهما أمام شروط وقيود حدودها الجانب الفرنسي بمفرده ولا يقبل في شأنها النقاش أو التفاوض، كما وجدا نفسيهما مثل الأسيرين منع عليها الاتصال بأن أحد أو مقابلته، ولذا إثر قطع المحادثات والعودة إلى تونس، وكانت فرنسا من ذلك تريد أن تظهر للوفد بأنه ليس وحده على الساحة، وليس هو هنا من المقاتلين الحقيقين، ويقصدون بذلك الجماعة التي ذهبت من الولاية الرابعة لمفاوضة، بقيادة "صالح زعموم" أو ما عرفت بحادثة الإليزيه، فرجع الوفد خائب بعد مدة أربع أيام قضاها في فرنسا. وتوقفت كل الاتصالات، وفي وقت كان فيه "ديغول" لازال على يراهن على الحل العسكري للقضاء على الثورة الجزائرية.[3]

3 . محادثات لوسارن (*Lucerne*) يوم 20 فيفري 1961:

عرفت الفترة المحصورة بين فشل لقاء مولان يوم 29 جوان 1960 وانعقاد لوسيرن يوم 30 فيفري 1961 تطورات سياسية هامة، أبرزها مظاهرات 11 ديسمبر التي كشفت التأييد الشعبي الواسع لجبهة التحرير الوطني، والتأييد الدولي الواسع الذي كسبته خلال الدورة الخامسة للجمعية العامة للأمم المتحدة. وأيضا استفتاء تقرير المصير الذي نظمه الجنرال "ديغول" يوم 08 جانفي 1961، ومنحه الناخبون الفرنسيون بأغلبية كبيرة سلطة تمكن الجزائريون من حقهم في تقرير مصيره، ولكن هذا الاستفتاء كشف في الوقت نفسه أن جبهة التحرير الوطني تحظى بتأييد الغالبية العظمى من

---

[1] يحي بوعزيز، مرجع سابق، 326.

[2] نفسه، ص: 327.

[3] بن يوسف بن خدة، **نهاية حرب التحرير في الجزائر (اتفاقيات إيفيان)**، المرجع السابق، ص: 18. وأيضا ينظر: عمار قليل، المرجع السابق، ص: 204

السكان المسلمين، وقد دل على ذلك مقاطعة نسبة كبيرة منهم للاستفتاء تطبيقا لدعوتها، رغم الضغط البوليسي الهائل الذي كان مسلطا عليهم.[1]

بعد حدوث هذه التطورات الهامة عادة لقاءات التفاوض بين الجزائريين والفرنسيين من جديد وكان القاء هذا المرة بلوسارن – سويسرا- يوم 20 فيفري 1961 بواسطة "أوليفي لونغ" (*Olivier Long*) الوزير السويسري المكلف من طرف حكومته برئاسة الجمعية الأوروبية الخاصة بالتبادل الحر، وأوكل "ديغول" هذه المهمة لأحد أصدقائه الذي يلتمس فيه القدرة والكفاءة على التفاوض إلى خليفته في رئاسة الدولة فيما السيد "جورج بومبيدو" (*Georges Pompidou*)، الذي كان يرأس بنكا خاصا، وكان يرافقه "برونو دولاس" (*Bruno de Leusse*) مدير الشؤون السياسية بوزارة الخارجية الفرنسية فحين مثل الوفد الجزائري "الطيب بولحروف" و"أحمد بومنجل". وقد أثار "بومبيدو" عدة نقاط منها: المؤسسات المؤقتة، ضمانات تقرير المصير، جنسية الأقلية الأوروبية، مفهوم وشكل السلطة التنفيذية المؤقتة، ضمانات وتمثيل الأقليات.[2]

بينما من جانبه الوفد الخارجي أكد المبادئ التي جاء بها بيان أول نوفمبر وتمسكه بما تقره الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وفي هذا اللقاء ظهر تباعد مواقف الطرفين، وقد رأى الوفد أن يبقى الأمن العام في هذه المرحلة من صلاحيات القوات الفرنسية. كما رد "بومبيدو" على الوفد الجزائري بأن: ((قضية الصحراء لا نقاش فيها)). وأضاف قائلا: ((أن الصحراء بحر من تلك الشعوب، وعلى فرنسا أن تستشير الجميع)). أما مسألة الجيش الفرنسي فقد تركها جانبا وأعتبر المرسى الكبير ملكا من الأملاك الفرنسية باعتباره كجبل طارق الخاضع للسيادة البريطانية في التراب الإسباني، وأن "ديغول" لا يريد التطرق إلى الحرب أو قف اطلاق النار، بل يؤكد على الهدنة. ثم يقول "بومبيدو" : أنه عندما يتم التفاوض على الهدنة سيصدر بيان عن الحكومة الفرنسية يعقبه بيان الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تدين فيه الإرهاب وكل عملية العنف. وبعد ذلك سيطلق سراح الوزراء الخمسة ليشاركوا في المفاوضات.

رفصت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية خلال المناقشات الفصل بين وقف اطلاق النار وضمانات تقرير المصير، وقالت أنها لا تريد تكرار ما حدث في مولان، ورفضت الهدنة التي ما هي إلا وقف العمليات العسكرية بين الطرفين، في حين أن وقف النار كنتيجة للمناقشات يحل المسائل السياسية والعسكرية، كما ترفض فكرة التيارات التي هي وسيلة لتفرقة الصفوف، وترفض بطبيعة الحال تجزئة التراب الوطني. ويمكن تلخيص اختلاف وجهات النظر العميقة حول الدولة الجزائرية في لقاء لوسارن في ما يلي:[1]

---

[1] رمضان بورغدة، مرجع ساب، ص: 426.

[2] بن يوسف بن خدة، **نهاية حرب التحرير في الجزائر (اتفاقيات إيفيان)**، المرجع السابق، ص: 18.

[1] بن يوسف بن خدة، **نهاية حرب التحرير في الجزائر (اتفاقيات إيفيان)**، المرجع السابق، ص ص: 21 -22.

موقف ديغول	موقف الحكومة المؤقتة لجمهورية الجزائرية
- الحكم الذاتي	- السيادة الكاملة
- فصل الصحراء عن الجزائر	- وحدة التراب الوطني بما في ذلك الصحراء
- تجزئة الجزائر عرقيا	- وحدة الأمة الجزائرية: هناك شعب واحد لا شعبان، شعب عربي مسلم مع وجود أقلية أوروبية أجنبية.
- طاولة مستديرة	- جبهة التحرير الوطني هي الممثل الوحيد.
- الهدنة	- وقف اطلاق النار.

4 . لقاء نيوشاتيل (*Neuchâtel*) في 05 مارس 1961:

في هذا اللقاء أيضا ظهر عمق الخلاق وعدم تطابق وجهات النظر بين الوفد الجزائري والوفد الفرنسين حيث طرح "بومبيدو" دائما مقترحاته المعهودة: الهدنة، بقاء قاعدة المرسى الكبير تحت سيادة فرنسا، الصحراء تحت سيادة فرنسا كذلك. ومما قاله "بومبيدو" في هذا اللقاء ما يلي: ((في مرحلة أولى نسوي مشكل شمال الجزائر حيث نجد عشر ملايين جزائري، ونترك جانبا الصحراء. وفي مرحلة ثانية فإن فرنسا والدولة الجزائرية إن وجدت سيتناقشان حول هذه المسألة، كما أن المحادثات ستتوسع بطبيعة الحال إلى بقية الدول المجاورة والمتاخمة)).

فرد الوفد بحزم: ((لا هدنة حتى وإن دامت المفاوضات شهورا أو سنوات)). وأكد السيد "أحمد بومنجل": ((أن الصحراء جزء من التراب الجزائري ولا يمكننا بأي حال من الأحوال التفريط في شبر واحدا منها)). فكان ذلك إيذانا بفشل المفاوضات وتوقفها لأن فرنسا قد أدخلت بمبدأ السيادة الوطنية ووحدت التراب الجزائري.[2]

5 . مفاوضات ايفيان (*Evian*) الأولى من 20 ماي إلى 13 جوان 1961:

في الفترة الممتدة من 22 إلى 28 أفريل جرت محاولة انقلاب عسكري فاشلة ضد الجنرال "ديغول" قام بها ضباط من أنصار ((الجزائر الفرنسية)) بقيادة الجنرالات الأربعة: "موريس شال"، و"إيدموند جوهر" و"راؤول صالان" و"أنري زيللر". وكان هدف الانقلابين هو الإطاحة بنظام "ديغول" في باريس، وإقامة سلطة جديدة قادرة على مواصلة الحرب والاحتفاظ بالجزائر لفرنسا. وهو الأمر جعل الأخير يشعر بخطورة الوضع الذي كان يهدد فرنسا بالانقسام بين مؤيد ومعارض للاستفتاء الخاص بتقرير المصير في الجزائر، وتأكد له أنه إذا لم يستطيع أن ينهي الحرب في الجزائر فإنها ستقضي عليه، وتدخل الأمة الفرنسية في غمار حرب أهلية. فألقى يوم 8 ماي خطابا قال فيه "ديغول": ((مستقبل الجزائر ... نريد أن نناقش هذا بشكل معمق مع مختلف الاتجاهات ولاسيما مع أولئك الذي يقاتلوننا.

---

[2] محمد الشريف سيدي موسى، ((قضية الصحراء في المفاوضات الجزائرية الفرنسية))، **فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية**، المرجع السابق، ص: 296.

من حيث الأساس، هذا ما نريد تناوله في لقاءات إيفيان المقبلة.)). بعد يومين من ذلك، في 10 ماي نشر في باريس وتونس بيانان متزامنا أعلن فيهما أن مفاوضات ايفيان قد تقرر انطلاقها يوم 20 ماي 1961.[1]

ابتداء من يوم 20 ماي 1961 أرسلت فرنسا وفدا رسميا إلى مدينة (إيفيان) يرأسه "لويس جوكس" (*Louis Joxe*) وزير الشؤون الجزائرية في الحكومة الفرنسية، وذلك للتفاوض مع وفد الحكومة المؤقتة الذي يرأسه في هذه المرة "كريم بلقاسم" نائب رئيس الحكومة ووزير الشؤون الخارجية، وكان إلى جانبه في الوفد أيضا: "أحمد فرنسيس" (وزير المالية) و"أحمد بومنجل" و"محمد الصديق بن يحي" و"سعد دحلب"، ومن العسكريين "قايد أحمد" و"علي منجلي" وغيرهم. وعلى الرغم من الرغبة الكبيرة بين الطرفين للتفاهم وتطلع الوفدين إلى احراز تقدم ملموس إلا أن الوضع تأزم، كون الفرنسيين جاءوا إلى إيفيان بقصد التفاوض بشأن تحديد الشروط الخاصة بالفترة الانتقالية من الإدارة الفرنسية إلى الإدارة الجزائرية، والحصول على الضمانات الخاصة بالأوروبيين وأملاكهم بالجزائر، وكذلك المطالبة بمنحهم جنسية مزدوجة غير أن الجزائريين رفضوا هذا الطرح، واقترحوا التفاوض بشأن الاستفتاء الخاص بتقرير المصير، واعتبر "كريم بلقاسم" الاقتراحات الفرنسية بمثابة محاولة تهدف إلى وضع قوانين خاصة للاحتفاظ بامتيازات الأوروبيين في الجزائر وفرض الأمر الواقع على الجزائريين.

بينما "ديغول" قرر يوم 13 جوان 1961 سحب وفده من المفاوضات التي أصبحت تدور في حلقة مفرغة، واتهم الوفد الجزائري بأنه جاء إلى المفاوضات بقصد القيام بالدعاية، وفرض الشعارات الثورية التي تتبانها الثورة الجزائرية. وتسأل : كيف يمكن تحقيق أي تقدم على طاولة مفاوضات يوجد حولها 19 مفاوضا ؟ وتساءل لماذا لا يقبل الوفد الجزائري بتخفيض العدد؛ حتى يمكن إحراز تقدم ملموس.[2]

6 . محادثات لوقران (*Lugrin*) يوم 20 جويلية 1961:

التقى الوفدان من جديد في يوم 20 جويلية 1961، في مدينة لوقران (*Lugrin*) بفرنسا القريبة من الحدود السويسرية، ولم تكن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تنتظر الشيء الكثير منهذا اللقاء العام الثاني، لكن خطتها كانت واضحة وهي قطع المفاوضات بسبب الصحراء لأن مسألة الوحدة الترابية يسهل فهمها لدى الرأي العالمي، أما على المستوى الداخلي فيسمح بتعبئة أكثر للطاقات. وبمجرد افتتاح المحدثات أكد "جوكس"، من جديد وبمرونة ولباقة وجهة النظر الفرنسية لـ "كريم بلقاسم"، وتقرر لقاء على حدة بين "جوكس" و"كريم بلقاسم" يوم 26 جويلية، وقد "كريم" عرضا

---

[1] صالح بلحاج، المرجع السابق، ص ص: 372 – 373. وأيضا: عمار بوحوش، المرجع السابق، ص: 514.

[2] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص: 514.

سريعا إلى وفده، كما التقى "جوكس" و"كريم" و"سعد دحلب" على انفراد مرة أخرى نصف ساعة بعد ذلك، وأخفقت محادثات الطرفين إخفاقا تاما حول قضية الصحراء بحيث أصبح توقف المفاوضات أمرا محتوما، وكانت هذه المرة بمبادرة من الوفد الجزائري وأفترق الطرفان بعد معاينة الإخفاق.[1]

7 – محادثات بال (*Bâle*) يوم 28 أكتوبر 1961:

ثم عادت المحادثات من جديد بين الطرفين بين ممثلي الحكومة الجزائرية المؤقتة وممثلي فرنسا يومي 28 و29 أكتوبر 1961 في مدينة (بال) السويسرية وهي المحادثات سبقت تطورات هامة بالنسبة للجانبين. بخصوص الطرف الجزائري هو انعقاد الدورة الرابعة للمجلس الوطني للثورة ا في طرابلس من 9 إلى 27 أوت 1961، والذي انتهت أشغاله بتشكيل حكومة مؤقتة جديدة، أسندت رئاستها إلى "بن يوسف بن خدة" خلفا لـ "فرحات عباس"، وكذا تخلي "كريم بلقاسم" عن وزارة الخارجية، التي أسندت لـ "سعد دحلب". وتأكيد المجلس في بيانه الختامي على: تعزيز عمل جيش التحرير وتعبئة الجماهير الجزائرية، ولكن هذا لا ينفصل عن ضرورة السعي من أجل التفاوض مع الخصم في إطار المبادئ الأساسية التي تحفظ سلامة التراب الجزائري كله، بما في ذلك الصحراء ووحدة الشعب الجزائري. [2]

ومن جهة الجانب الفرنسي؛ فإن "ديغول" صرح في مؤتمر صحفي يوم 15 سبتمبر 1961 قائلا: ((فيما يخص الصحراء. كان من الواجب الأخذ بالحقائق والوقائع ... وإنه لا يوجد أي جزائري، وأنا أعرف ذلك، لا يعتقد أن الصحراء يجب أن تكون جزءا من الجزائر)). فكان رد فعل الرئيس "بن خدة" في تصريح علني له في تونس بتاريخ 25 أكتوبر 1961 أن دعا الحكومة الفرنسية للتفاوض مباشرة حول كيفية وشروط الاستقلال ثم التفاوض بعد الإعلان عن هذا الاخير حول العلاقات الجديدة بين الجزائر وفرنسا.[3]

وهي التطورات التي نتج عنا اللقاء السري بمدينة بال يومي 28 و29 أكتوبر ، ومثل الجبهة كل من: "محمد بن يحي" و"رضا مالك" ومثل الحكومة الفرنسية "برنو دولوس" و"كلود شايي" من الجانب الفرنسي، كان الهدف الأساسي من اللقاء وقيام المندوبين الفرنسيين بنقل اقتراحات حكومتهما حول مختلف القضايا إلى الحكومة المؤقتة. كان المندوبان الفرنسيان في هذا اللقاء حاملين لمقترحات شاملة، عرضت ونوقشت مع المندوبين الجزائريين قبل قيام الأخرين بنقلها إلى حكومتهما. تضمنت المواقف الفرنسية في هذا اللقاء عناصر جديدة باتجاه التقارب، تمثلت بصورة خاصة في قضية السيادة الجزائرية على الصحراء، إذ أكد المندوب الفرنسي أنها لم تعد محل خلاف، ومسألة المرسى الكبير التي أصبح الاحتفاظ بها مطلوبا بوصفها ملكية جزائرية وليس منطقة فرنسية كما كان الأمر من قبل.

---

[1] بن يوسف بن خدة، **نهاية حرب التحرير في الجزائر (اتفاقيات إيفيان)**، المرجع السابق، ص: 25.

[2] صالح بلحاج، المرجع السابق، ص ص: 400 – 401.

[3] ص ص: 138 – 139.

قدم المندوبان الفرنسيان هذه الاقتراحات للمندوبان الجزائريان، وعبر لهما رغبة الحكومة الفرنسية في مضاعفة سرعة السير نحو الحل النهائي في أواخر نوفمبر 1961 وأن يعلن وقف القتال في مطلع 1962. وبعد عودة المندوبين إلى تونس، اجتمعت الحكومة المؤقتة للنظر في المقترحات الفرنسية، فبحثت الموضوع وأعدت ردا بلغ إلى الجانب الفرنسي بعد 10 أيام في اجتماع سري آخر.[1]

8 – لقاء بال الثاني (9 نوفمبر 1961):

كلف "محمد بن يحي" و"رضا مالك" بتقديم الأجوبة نيابة عن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية. فكانت كما يلي:

الأقلية الأوروبية:

- حق الاختيار ورفض ازدواجية الجنسية.
- يخضع حق التجمع للرقابة.
- المشاركة في المجالس باعتبار العدد.
- مراقبة تنقيل الأموال إلى فرنسا.

التواجد العسكري:

- يستأجر المرسى الكبير لمدة قابلة للتجديد.
- انهاء التجارب النووية والفضائية.
- عدم استعمال القواعد العسكرية ضد الأفارقة.
- جلاء الجيش واخلاء القواعد حسب برنامج زمني يحدد فيما بعد.

المرحلة الانتقالية:

- من وقف اطلاق النار إلى الاستقلال ولمدة ستة أشهر.

الهيئة التنفيذية المؤقتة:

- لا يرأسها فرنسي مسلم بل يرأسها مسلم جزائري يسير شؤون الجزائر ويحافظ على الأمن ويهيئ الاستفتاء ويجري تحويلا في الإدارة والشرطة. تخضع الجزائر أثناء المرحلة الانتقالية للسيادة الفرنسية.

البترول:

- يكون وضع قانون البترول من صلاحيات الدولة الجزائرية، وتكون وظيفة الهيئة التقنية تقنية بحتة، ويخضع منح رخص التنقيب والاستغلال لصلاحية الدولة الجزائرية.

منطقة الفرنك:

- إنشاء مؤسسة إصدار النقد والمراقبة على تنقيل الأموال.

---

[1] صالح بلحاج، المرجع السابق، ص: 403.

وإذا كان الرد الإيجابي للحكومة المؤقتة حول الطلب الفرنسي المتعلق بالانتقام من الجزائريين المتعاونين مع فرنسا على تهدئة الجو، فإن هذا التنازل يمثل شيئا عادي للحكومة الجزائرية.

وتزمنا مع هذه المحادثات التي كانت تجلب اهتمام الرأي العام في الجزائر والدولي، قام الزعماء الخمسة المعتقلين في سجون فرنسا بالإضراب عن الطعام، على اثر ذلك أوقفت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية المحادثات السرية.[1]

9 – مفاوضات ليروس (*Les Rousses*) من 10 إلى 18 فيفري 1962:

ثم استأنفت المفاوضات من جديد في ليروس من 10 إلى 18 فيفري على التراب الفرنسي بمرتفعات الجورا (*Jura*) على الحدود السويسرية، وحضرها عن الجانب الجزائري إضافة إلى "كريم بلقاسم"، "أمحمد يزيد" وزير الإعلام، "رضا مالك"... الخ، أما من الجانب الفرنسي نجد "جوكس"، "برينو روبارت" ... الخ، والوسيط السويسري "لونغ". وفي هذا اللقاء نوقشت كل المواضيع التي بقيت محل خلاف من قبل لاسيما قضية الصحراء، إلا أن "جوكس" كان قويا في انتزاع بعض الأشياء مثل الاستغلال المشترك للثروات الطبيعة والمعدنية وفي مقدمتها البترول والغاز، وبقاء القاعدة العسكرية النووية بصحراء رقان مدة تحت سلطة فرنسا. وفي النهاية تمّ الاتفاق على جميع النصوص المقترحات المطروحة للنقاش بما فيها وقف القتال والقضايا العسكرية والتعاون الاقتصادي والثقافي.

وافترق الطرفان يوم 18 فيفري 1962 على الساعة الرابعة صباحا ورجع الوفد الجزائر إلى تونس لعرض ما تم التوصل إليه على الحكومة المؤقتة ثم على المجلس الوطني للثورة الجزائرية.[2]

10 - مفاوضات إيفيان الثانية من 07 مارس إلى 18 مارس 1962:

بعد موافقة مجلس الثورة الجزائرية بالأغلبية على مسودة (ليروس) اتفقت الحكومتان عن طريق الوسيط السويسري على تحديد تاريخ الندوة العلنية الرسمية يوم 07 مارس 1962 بمدينة إيفيان على حدود سويسرا. فحسب "رضا مالك" أن لقاء إيفيان كان عبارة عن تبيض ما تمّ التوصل إليه في ليروس.[3]

وانتهت المفاوضات، عشية الثامن عشر من شهر مارس 1962 أعلن المفاوضون الجزائريون والفرنسيون عن توصلهم إلى توقيع اتفاقيات إيفيان، والتي اشتملت على 93 وصفحة وتطلبت صياغتها

---

[1] بن يوسف بن خدة، **نهاية حرب التحرير في الجزائر (اتفاقيات إيفيان)**، المرجع السابق، ص ص: 31 – 32.

[2] محمد الشريف سيدي موسى، المرجع السابق، ص: 299.

[3] نفسه، 300.

اثني عشر يوما وبموجب هذه الاتفاقية تقرر وقف إطلاق النار في الجزائر يوم 19 مارس 1962 عند منتصف النهار، وتحدّد إجراء الاستفتاء الشعبي في فاتح جويلية من العام نفسه.[1]

ج – المرحلة الانتقالية:

تطبيقا لوقف النار، صدرت أوامر متزامنة من قبل رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية "بن يوسف بن خدة" والجنرال "ديغول" يأمر كل واحد منهم قواته بتنفيذ هذا القرار، فبخصوص "بن خدة" أصدر أوامرهم بقوله: ((باسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية المفوضة من قبل المجلس الوطني للثورة. أعلن وقف إطلاق النار فوق كامل التراب الجزائري ابتداء من يوم الاثنين مارس 1962 على الساعة 12...)). وبهذا نجح الطرفان في تجسيد إطلاق النار على أرض الواقع.

ومن جهته؛ بادر القائد العام للقوات الفرنسية في الجزائر الجنرال "أيوري" (*Ailleret*) إلى توجيه أمر يومي إلى قواته لتوضيح مهمتها ورفع معنوياتها، والحفاظ على انضباطها، ومما جاء فيه قوله: ((إن وقف إطلاق النار الذي حصل قد وضع حدا لأكثر من سبع سنوات من المعارك التي كانت مهمة جيشنا خلالها مواجهة أعمال القوة التي قام بها الخصم، والتي اتسمت بالحماسة والشجاعة، فقد قاتل العصابات المسلحة في الجبال، وحولها إلى مجموعات صغيرة، وأبقى بعيدا قوات المتمردين المرابطة في الخارج ... لقد ضمن الشروط العسكرية الضرورية للحل السياسي، فيجب أن يفتخر الجيش بالنجاحات التي حققها بواسطة السلاح)). وحدد ذلك المهمة التي على جيشه القيام بها خلال الفترة الانتقالية بقوله: ((إن دوره هنا لم ينتهي بعد يجب أن يساهم بحضوره. وإذا اقتضى الأمر بعمله في منع حدوث الفوضى مهما كانت هوية الذين يحاولون اثاراتها من جديد)).

كما نصت اتفاقيات إيفيان على تخفيض تعداد القوات الفرنسية في الجزائر تدريجيا حتى يصل إلى (260.000 عنصر) يوم 01 جويلية 1962، ثم ينخفض بعد عام من ذلك أي 01 جويلية 1963 إلى (117.000 عنصر، وهو ما سيقلل من دورها إلى غاية انسحابها نهائيا من الجزائر.[3]

مما نصت عليه اتفاقية إيفيان على أن تمر الجزائر بفترة انتقالية قبيل الإعلان عن الاستفلال، تبدأ بفترة انتقالية قبيل الإعلان عن الاستقلال، تبدأ من وقف القتال وتمتد إلى مدة تتراوح بين ثلاثة أشهر في أقل تقدير، وستة أشهر على أكثر تقدير، وبعد هذه المدة يقع استفتاء تقرير المصير للمصادقة على حل الاستقلال والتعاون، وخلال هذه الفترة يتم تنظيم السلطات العمومية حتى انجاز تقرير المصير ... تحدث سلطة تنفيذية مؤقتة ومحكمة للنظام العمومي ويمثل الجمهورية الفرنسية في

---

[1] محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**، المرجع السابق، ص: 101.

[3] رمضان بورغدة، مرجع سابق، ص ص: 468 – 469.

الجزائر مندوب سام وتشكل المؤسسات وخاصة السلطة التنفيذية المؤقتة فور دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ. وتتكون من ثلاث فرنسيين وتسعة جزائريين. [1]

وتشكلت هذه الهيئة التنفيذية المؤقتة والتي هي بمثابة حكومة المرحلة الانتقالية من:

- الرئيس: "عبد الرحمان فارس" (مستقل)، وكان رئيس سابق للمجلس الجزائري، والذي كان محتجزا في سجن لاسنتي (La Santé) (جبهة التحرير الوطني).
- نائب الرئيس: "روجر روث" (Roger Both) (فرنسا).
- موف الشؤون العامة: "شوقي مصطفي" (جبهة التحرير الوطني).
- مفوض الشؤون الاقتصادية "بلعيد عبد السلام"(جبهة التحرير الوطني).
- مفوض الفلاحة: أمحمد الشيخ".(جبهة التحرير الوطني).
- مفوض الشؤون المالية: "جون مانوني" (Jean Mannoni) (فرنسا).
- مفوض الشؤون الإدارية: "عبد الرزاق شنتوف" (جبهة التحرير الوطني).
- مفوض الأمن العمومي: " عبد القادر الحصار" (جبهة التحرير الوطني).
- مفوض الشؤون الاجتماعية: "بومدين حميدو"(جبهة التحرير الوطني).
- مفوض الأشغال العمومية: "شارل كونيغ (Charles Koenig) (فرنسا).
- مفوض الشؤون الثقافية: الشيخ إبراهيم بيوض" (جبهة التحرير الوطني).
- مفوض البريد: محمد بن تفتيفة" (جبهة التحرير الوطني).

أما المندوب السامي للحكومة الفرنسية في الجزائر فعين "ديغول" في هذا المنصب شخصية موالية له سفير فرنسا في الدانمارك، ووزير الشؤون المغربية السابق في حكومة "مندس فراس عام 1954 السيد " كريستان فوشي" (*Christian Fouchet*)

واتخذت الهيئة المؤقتة من (الصخر الأسود) مقرا لها في مطلع شهر أفريل 1962، وكانت مهمة الهيئة تسير الشؤون العام الخاصة بالجزائر إلى غاية تزويد الجزائر بمؤسسات منتخبة بواسطة الاقتراع العام. والتي سيتم إنشاؤها بعد إجراء استفتاء تقرير المصير. [2]

ومن جهة أخرى؛ وفي الوقت الذي كانت في الاستعدادات تجري على قدم وساق لإنجاح استفتاء تقرير المصير، قام الجنرال "ديغول" بعرض اتفاقيات إيفيان على استفتاء شعبي يوم 08 أفريل 1962، وهو الاستفتاء الذي نال الغالبية العظمى من الناخبين الفرنسيين أي ما يساوي 91% من الأصوات المعبر عنها.

---

[1] محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص: 272.

[2] رمضان بورغدة، مرجع سابق، ص ص: 471 -472.

ولكن رغم هذا التأييد الكاسح لمضامين الاتفاقيات ولسياسة الجنرال "ديغول" في الجزائر من قبل الناخبين الفرنسيين إلا أنه لم يمنع منظمة الجيش السري (OAS) الفرنسية من مضاعفة جرائمها، وكان شعارها: ((لنترك الجزائر كما وجدناها عام 1830))، وهو الجرائم التي عبر عنها الجنرال "ديغول" بقوله: ((كانت الحرائق المنظمة ترسل لهيبها في كل مكان في المدارس والبلديات والمخازن والمكاتب والمعامل، وهكذا اندلعت النيران في مدينة الجزائر، في دار الحكومة والجامعة ومستودعات البترول ومنشآت المرافئ)).[1]

د - الاستقلال الوطني:

في يوم 27 جوان 1962 عقد المجلس الوطني للثورة مؤتمر بطرابلس الغرب، وتم الدعوة لعقد هذا المؤتمر بعد التوقيع على اتفاقيات إيفيان، وقد حضر المؤتمرون، الذين قدموا من الداخل والخارج، وللحفاظ على السرية التامة، أقفل مطار طرابلس ومنعت السلطات الليبية الصحفيين والأجانب من دخول المدينة. ورغم الخلافات التي حدثت في المؤتمر، إلا أنه في النهاية، صادق على مشروع ميثاق، حدّد فيه منهاج واتجاه الجزائر بعد الاستقلال، عرف (بمثاق طرابلس). وقد جاء فيه فيما يتعلق بالأمور المستعجلة، التي يجب أن تقوم بها الحكومة الجزائرية بعد الاستقلال ما يلي: يجب بدون تأخير علاج هذه الحالة بإيجاد العمل للبالغين وتعليم الأطفال وتنظيم مقاومة الجوع والمرض وإرجاع طعم الحياة بإعادة بناء ما تحطم على نطاق واسع.

وبعد المؤتمر، بدأت جبهة التحرير الوطني تهيء للاستفتاء حول الاستقلال، فقد أصدر الولاية الاربعة نداء إلى المواطنين الجزائريين، تحثهم فيه على الاستعداد للانتخاب. في يوم 1 جويلية 1962، حول تقرير المصير، كما حث النداء الشعب على مراجعة أسمائهم في قوائم التسجيل. وفيما يخص الاقتراع اتفق الطرفان في إيفيان على: ((الاقتراع على تقرير المصير ... سيضبط التاريخ باقتراع من السلطة التنفيذية)). وحول السؤال المطروح للتصويت. اتفقا على أن الصيغة التي تقدم للناخبين تكون كالتالي: ((هل تريدون أن تكون الجزائر مستقلة، وفي هذه الحالة هل تريدون أن تتعلون فرنسا والجزائر)). [2]

وفعلا؛ جرت الاستفتاء الشعبي وتبنى الناخبون بإجماع شبه تام (5.94.000 ناخب) من أصل (6.034.000 ناخب) اتفاقية ايفيان التي كرست الاستقلال، في الوقت الذي صوت (16.534 ناخب) بلا ضد الاستقلال. وبهذه النتيجة الإيجابية انتصرت إرادة الشعب الجزائري، وذلك باسترجاع السيادة

---

[1] رمضان بورغدة، مرجع سابق، ص: 472.

[2] محمد لحسن أزغيدي، المرجع السابق، ص: 273.

الوطنية على كافة أرضيه، واسترداد حرية أبنائه المسلوبة واستعادة كرامة مواطنيه المهادنة، وإنهاء الاحتلال الفرنسي الذي دام 132 سنة.[1]

وفي الثالث من الشهر نفسه، اعترفت فرنسا رسميا باستقلال الجزائر، وأصبح "جان مارسيل جينه" أول سفير فرنسي في الجزائر معتمد في الجزائر، في الوقت الذي كان فيه الأوروبيين والأقدام السوداء يسرعون إلى الرحيل منها إلى وطنه الأم فرنسا. كما تميز هذا اليوم الثلاثاء 3 جويلية 1962 بوصول أعضاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية إلى مدينة الجزائر على متن طائرة الكارفيل التابعة لشركة الطيران التونسية، ودخل أعضائها بقيادة رئيسها "بن يوسف بن خدة" دخول المنتصرين إلى مدينة الجزائر، وفي المدينة اجتاحت الجماهير الشوارع للتعبير عن سعادتها. وقام الأطفال الجزائريون المسلحون بالبنادق الرشاشة الخشبية، وهم مرتدين القبعات العسكرية، بالاحتفال بالعيد مقلدين أولئك المجاهدين المعجبين بهم، الذين يمثلون رمزا للمقاومة. ولم تكن الجزائر سوى مدينة مهرجان ضخم مزينة بالأعلام الخضراء والبيضاء، وكانت السيارات والدبابات مزينة بالأزهار ، ودون توقف أخذ السيارات وفرق الكشافة الحاملة الأعلام الجزائري تجوب شوارع المدينة تصدح بصخب الهاتفين: (تحيا الجزائر... تحيا الجزائر...)).[2]

---

[1] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص: 523. وأيضا ينظر: بنجامين ستورا، **تاريخ الجزائر بعد الاستقلال (1962 – 1988)**، ترجمة: صباح ممدح كعوان، منشورات الهيئة العمة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، سوريا 2012، ص: 09.

[2] بنجامين ستورا، مرجع سابق، ص: 10.